

قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025

الدليل والمنهجية والملخص الوصفي

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولاً: تقديم مختصر للدليل:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2025 بداية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025، وذلك على خلفية الناشطة المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق** (مباشرة بعد القبض، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس، قرار إخلاء سبيل خلال جلسة تحقيق لأول مرة، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر حبس، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر استئناف حبس، قرار إخلاء سبيل مباشر من النيابة)، حيث تم توثيق 3522 جلسة على مدار 2025.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث تم توثيق 1271 حالة خلال 2025.
3. **الأحكام القضائية الصادرة** من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم توثيق 280 حكم قضائي.

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي، بحيث تشمل تفاصيل الإجراءات والأحكام القضائية من حيث مسارها الزمني والجغرافي، وأطراف الوقائع. من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية وعروض بصرية.

ثانياً: الملخص الوصفي:

يحتوي كل إصدار من الثلاثة إصدارات علي قاعدة بيانات كاملة على هيئة ملف إكسل، بالإضافة إلى تمثيل البيانات للحالات بإجمالي 6 إحصائيات وصفية و 3 رسوم بيانية حسب كل إصدار، حيث استعان التقرير بمعايير ومنهجية أكاديمية في البحث الكمي.

إصدار "جلسات تحقيق":

من حيث نوع القرار، تم تسجيل 2220 قرار بـ "الحبس 15 يوم علي ذمة التحقيقات" كأعلى فئة، يليه عدد 929 قرار بـ "إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة"، فيما كان هناك 189 قرار بـ "إخلاء سبيل بتدابير احترازية"، ثم 110 قرار بـ "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، يليها 74 قرار بـ "حبس 4 أيام علي ذمة التحقيقات". حيث توزعت تلك القرارات عبر 1100 قرارا خلال "الربع الثاني من 2025"، و 1073 قرار خلال "الربع الأول من 2025"، ثم 837 قرارا خلال "الربع الثالث من 2025"، وأخيرا 512 قرار خلال "الربع الرابع من 2025".

بينما وفقا للنوع الاجتماعي للشخص، كان هناك تحقيق مع 3366 من الذكور و 156 من الإناث.

إصدار "إطلاق سراح وعفو":

من حيث نوع القرار، كانت غالبية القرار من فئة "إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة" بعدد 929 قرار، فيما كان هناك 189 قرار "إخلاء سبيل بتدابير احترازية"، و 110 قرار "إخلاء سبيل بكفالة مالية" ثم 36 قرار "براءة"، بينما كان هناك عدد 7 قرارات بـ "عفو رئاسي".

أما حيث النوع الاجتماعي للشخص الذي تم إطلاق سراحه، كانت الغالبية للذكور بعدد 1221 ، بينما كانت هناك 50 من الإناث، ووفقا للنطاق الزمني تركزت قرارات إطلاق السراح في "الربع الأول من 2025" بعدد 374 قراراً ، ثم 342 قراراً في "الربع الرابع من 2025" ، بينما كان هناك 293 قرار إطلاق سراح خلال "الربع الثاني من 2025" ، فيما شهد "الربع الثالث من 2025" العدد الأقل بإجمالي 262 قراراً.

إصدار "الأحكام القضائية":

من حيث نوع الحكم، تم تسجيل العدد الأكبر من الأحكام بـ "السجن المشدد بين 10-15 سنة" بإجمالي 99 شخص، فيما كان هناك 76 حكماً بـ "السجن المؤبد" ، و 36 حكماً بـ "البراءة"، بينما كان هناك 30 حكماً بـ "السجن المشدد بين 4-7 سنوات" ، وتلا ذلك في العدد "الحبس سنتين الي 3 سنوات" بعدد 27 حكماً، ثم 7 أحكام بـ "حبس سنة أو مدة أقل" ، وأخيراً 5 أحكام بـ "الإعدام".

وفقاً للنوع الاجتماعي للشخص المحكوم عليه، كان هناك 275 من الذكور و 5 من الإناث، بينما حسب النطاق الزمني شهد "الربع الرابع من 2025" العدد الأكبر من الأحكام القضائية بعدد 161 حكماً، ثم "الربع الثالث من 2025" بعدد 56 حكماً، يليه "الربع الثاني من 2025" بإجمالي 39 حكماً، فيما جاء "الربع الأول من 2025" بالعدد الأقل من الأحكام بعدد 24 حكماً.

ثالثاً: محتويات الإصدار (لكل إصدار من الثلاثة إصدارات):

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات الإحصائيات والرسوم البيانية.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- صور screenshots للرسوم البيانية.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية والملخص الوصفي.
- ملف pdf ورقة تحليلية.

رابعاً: معايير إدراج واستبعاد الفعاليات:

1. المعيار الزمني: أن تكون الواقعة حدثت خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2025 حتى نهاية ديسمبر 2025.
2. المعيار المكاني: حدوث الواقعة داخل النطاق الجغرافي لجمهورية مصر العربية.
3. الوقائع المستبعدة: تم استبعاد الوقائع التي تمت قبل تلك الفترة أو بعدها، وكذلك مع استبعاد بعض الحالات مثل الانتحار و الاعدام، كما تم استبعاد وقائع تم حدوثها خارج مصر.

خامساً: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- تعتبر وحدة التعداد الإحصائي هي حدوث "واقعة خلال مسار زمني وجغرافي محدد خلال يوم واحد"
- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية تُمثل إجمالي الأحكام التي حدثت خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2025 حتى 31 ديسمبر 2025، والتي تم الوصول إليها طبقاً لمعايير جمع المعلومات والمصادر المتبعة في المشروع.
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم الأنماط العامة والسلوكيات الخاصة للأحكام خلال عام 2025.
- تمثل أعداد الفعاليات نسبة قريبة من الواقع، ولكن يمكن اعتبار أنها نفس النسبة "تقريباً" في مختلف النطاقات الزمانية والمكانية والظرفية حيث تشمل قاعدة بيانات جميع ما يمكن التوصل إليه من مصادر معلومات متاحة في المساحة العامة في مصر (مصادر رسمية عبر جهات صحفية، مصادر صحفية، ...)، والدافع وراء ذلك هو الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنوع والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية المختلفة.
- تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الوصفية والجغرافية والزمنية، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

سادساً: آلية جمع المعلومات والمصادر:

- تطوير قاعدة بيانات اعتماداً بشكل أساسي على الوقائع الواردة عبر المواقع الصحفية عبر الإنترنت والمؤسسات والمنصات الحقوقية والناشطة بالمساحة العامة، باستخدام محرك البحث جوجل وخلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2025 حتى 31 ديسمبر 2025.

طرق رصد المعلومات :

تم استخدام كلمات البحث (حبس تظاهر، حكم احتجاج، حكم عنف، حبس شغب، حكم قضية، محكمة، حبس، إخلاء سبيل، عفو، الإخوان، استئناف النيابة، لجنة العفو، إرهاب، نيابة أمن الدولة، إطلاق سراح)، بالإضافة إلى مصادر مُفصلة لا مركزية في مختلف المحافظات من المؤسسات الحقوقية والناشطين والناشطات بالمساحة العامة ومكاتب المحاماة والصحف المستقلة والحكومية، للوصول لخطوط معلومات متصلة تتعلق بالوقائع التي يرصدها التقرير.

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأرشفتها:

استُخدم برنامج EXCEL SHEET في إدخال البيانات، وتنظيفها، والاحصائيات .

- البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل واقعة:

هي بيانات جديدة تفصيلية تصف البيانات الأساسية، مثل بناء متغير "نوع القرار" المتصل بعمود "القرار/الاجراء" وتقسيم إلى "إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، حبس 4 أيام، حبس 15 يوم،"، وبناء متغيرات " ربع عام الواقعة"، " الشهر" لعمود " تاريخ الواقعة".

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث إنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية Metadata داخل قاعدة البيانات باللون الأصفر.

سابعًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

- مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملاً واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أو أغراض بشرية.

2. التقسيم والتصنيف: بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية): حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

4. معالجة الفجوات المعلوماتية: لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادر المعلومات.

5. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

6. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقاً لمعايير محددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

ثامناً: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

- تعريف مصطلح "واقعة" في قاعدة البيانات:

مصطلح "واقعة" إجراءات أو حكم قضائي على خلفية النشاطية المجتمعية في نطاق جغرافي "جمهورية مصر العربية" وزمني "خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى ديسمبر 2025".

قاعدة بيانات الوقائع:

1. بيانات المسار الزمني والجغرافي
2. كود الواقعة: يحتوي علي ترقيم مفهرس للوقائع.

المسار الزمني

- تاريخ الواقعة: هو تاريخ حدوث الواقعة وفق المعلومات المتاحة وفي حالة عدم إتاحة تلك المعلومة أو عدم الاستدلال يتم إدراج الواقعة بتاريخ النشر في المصدر.
- التصنيف الربع سنوي: يحدد فية التقسيم الربع سنوي للسنة وفقاً لتاريخ الواقعة .
- شهر الواقعة: يحدد فيه التقسيم الشهري للسنة وفقاً لتاريخ الواقعة.

مكان الجلسة أو الإجراء القضائي: التي حدثت بها الواقعة.

النوع الاجتماعي للمتضرر:

- مقسم إلى ذكر وأنثى.

نوع القرار (مقسم حسب نوع قاعدة البيانات):

- قاعدة بيانات جلسات التحقيق: مقسمة إلى (إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية، حبس 4 أيام، حبس 15 يوم).
- قاعدة بيانات إطلاق سراح وعفو: مقسمة إلى (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية).
- قاعدة بيانات الأحكام القضائية: مقسمة (براءة، حبس سنة أو مدة أقل، حبس سنتين الي 3 سنوات، السجن المشدد بين 4-7 سنوات، السجن المشدد بين 10-15 سنة، السجن المؤبد، إعدام).

تاسعاً: نظام الفهرسة والفرضيات:

- في بعض الحالات لا يوفر المصدر الناقل لتفاصيل الواقعة معلومات كافية وهامة، لذلك قمنا باستنتاج تلك البيانات في نطاق ضيق وبناء على دلالات منطقية متعلقة بنمط الوقائع وتكرارها.
- إذا لم يذكر الخبر تاريخ الواقعة يتم افتراض أن تاريخ النشر هو تاريخ الواقعة.
- في حالة عدم ذكر دائرة الواقعة يتم الاستدلال عليها من خلال المنطقة.
- إذا لم يذكر النوع الاجتماعي للشخص والفئة العمرية يتم افتراض انه ذكر بالغ.
- إذا اكتفى الخبر بذكر وصول الشخص إلى منزله دون الإشارة إلى تاريخ صدور قرار إطلاق السراح، يُفترض أن القرار صدر قبل تاريخ نشر الخبر ب 4 أيام، باعتبارها المدة التقديرية بين صدور القرار وتنفيذه ثم نشر الخبر.

عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

- بسبب السياق السياسي وحساسية موضوع البحث في مصر وعدم توافر بيانات تفصيلية كافية.
- غياب التغطية الصحفية عن موضوع البحث أدى لعدم توافر مصادر كافية في العموم.